

خلاف وقتهم وصلهم وان شئت لهم ولم يصلهم
وصفة الصلح عنده على المشهور عنه ان
يصلح حيا في بيع بطنه برمح الا ان يموت ولا
يصلح اكثر من ثلاثة ايام كان قتلوا ولم يخذوا
المال قتلهم الامام حيا ولا يكتف الامام الى غزو
الاوليا وان اخذوا ما لا يسلم اودى والمأخوذ لو
قسم على جمعهم اصاب كل واحد منهم عشرة
دراهم او ما قيمته عشرة دراهم قطع الامام
ايديهم وارجلهم من خلاف فان اخذوا قبل ان
يالا ولا قتلوا قيسا حبسهم الامام حتى يجد ثرا
ثوية او يموتوا فهذا سنة النبي عنده وقال
مالك اذا اخذ الحارون نعل الامام فيهم ما يراه
ويجهد فيه فمن كان فيهم ذاربي وقوة قتله ومن
كان ذا قوة نفاه محاصله انه يجوز للامام عنده
قتلهم وصلهم وقطعهم وان لم يقتلوا ولم يخذوا
مالا على ما يراه اذرع لهم ولا سالهم وصفته
النبي عنده ان يخرجوا من البلد الذي كانوا فيه
الى غيره ويحبسوا فيها وصفة الصلح عنده
سنة من ذهب ابو حنيفة وقال الشافعي
واحد اذا اخذوا قبل ان يقتلوا قيسا او يخذوا
مالا نفروا واقتلوا في سنة النبي فقال الشافعي

نعم

202
نعم ان يظلموا اذا اهرى بالقيام عليهم الحدات
ان وجدوا وعن احمد روايتان احدتهما هكذا
والاخرى ان يشرروا فلا يتركوا ياوون الى بلد
وان اخذوا المال ولم يقتلوا قالا لا تقطع ايديهم
وارجلهم من خلاف ثم يجلون وان قتلوا واخذوا
المال قالوا لا يجب قتلهم وصلهم حيا وان قتلوا
والصلح عندها بعد القتل وقال بعض
اصحاب الشافعي يصلح حيا ثم يقتل وسنة
الصلح عند ابو حنيفة ومالك والشافعي
ثلاثة ايام وقال احمد ما يقع عليه الاسم
واختلفوا في اعتبار الضاب في مثل الحاربي
فاعتبره ابو حنيفة والشافعي واحد ولم يعتبره
مالك ولو اجتمع حاربون فباشر بعضهم القتل
والاخذ وكان بعضهم عونا ورداهم يجري عليه
احكام الحاربين ام لا قال ابو حنيفة ومالك
واحد الرد وحكمهم في جميع الاحوال وقال
الشافعي لا يجب على الرد وغيره الجبس والتغريب
وحد ذلك **فصل** اتفق الائمة على
ان من برز وشهر السلاح تخفيا للسيل خارج
بجيب لا يدركه الغوث فانه محارب قاطع للطريق
جارية عليه احكام الحاربين ثم اختلفوا فيمن